

التشريعي يقر مشروع قانون التعليم العالي بالقراءة الأولى



مستويات المسؤولية والمتابعة والإشراف، وإعادة تنظيم الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية وتحديد مهامها، وكذلك إعادة ضبط صلاحيات الوزارة بشكل عام بما لا يتعارض مع صلاحيات مجلس التعليم العالي. ويشمل تحديد الإجراءات التأديبية بحق المؤسسة التعليمية المخالفة للقوانين وللأنظمة والتعليمات، وتنظيم الامتحان التطبيقي الشامل للتجسير للبيكالوريوس.

الأصلية التي يعترها القصور وفق ما أفرزته الممارسة العملية.

الجدير ذكره أن القانون يشمل إعادة تنظيم تصنيف مؤسسات التعليم العالي بشكل عصري والغاء البوليكنيك والاستعاضة عنها بالبرامج المهنية التقنية التي تنتهي بمنح درجة البكالوريوس كحد أقصى.

كما يهدف مشروع القانون لضبط إدارة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والعامّة والخاصة بنصوص واضحة الدلالة تحدد

لاسيما أنه مضى على صدوره 21 عاماً، ظهرت خلالها تقنيات التعليم الإلكتروني وتشعبت مجالات البحث العلمي بالإضافة لظهور العديد من أوجه القصور في الصياغات التشريعية والمفاهيم التي لا مفر من اجراء التعديل لاستدراكها.

وتضمن مشروع القانون المعدل العديد من المفاهيم والمواد التي تساهم في مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التعليم العالي؛ علاوة على إجراء تعديلات على النصوص

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون التعليم العالي بالقراءة الأولى، وأوضح رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل، أن مشروع القانون يكفل استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني.

ولفت الجمل، إلى أن قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998 لم يعد يتناسب مع التطورات في مجال التعليم العالي وتقنياته الحديثة؛

لجنة الداخلية والأمن
تلتقي مدير عام
الشرطة

« 06

لجنة الرقابة تطالب
بفتح تحقيق بوفاة
مواطن بغزة وتدين
قرار رام الله بحجب
مواقع إلكترونية

« 07

الاحتلال يعيد اختطاف النائب خالدة جرار

صريحة القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضرباً بعرض الحائط لقيم العدالة والتفاهات الدولية والحصانة البرلمانية. والجدير ذكره أن الاحتلال أقدم على مدهامة منزل النائب خالدة جرار "56" عاماً، الواقع في مدينة رام الله وأعاد اختطافها وزج بها في سجنه، علماً بأنها كانت قد اعتقلت قبل ذلك مرتين، الأولى خلال عام 2015 وأفرج

عنها بعد أن أمضت حكماً بالسجن لمدة 15 شهراً، وأعيد اعتقالها مرة أخرى خلال عام 2017 ونالت حريتها بعد قضاء 20 شهراً في الاعتقال الإداري.



أقدمت قوات الاحتلال على إعادة اختطاف النائب في المجلس التشريعي خالدة جرار، وذلك ليلة الخميس الموافق 31 أكتوبر المنصرم. بدورها نددت رئاسة المجلس التشريعي، باختطاف الاحتلال للنائبة جرار، ودعت أحرار العالم للضغط على الاحتلال لضمان الإفراج عن نواب المجلس التشريعي المختطفين في سجون

الاحتلال وعن الأسرى الفلسطينيين كافة. وجاء في تصريح صحفي لرئاسة التشريعي أصدرته عقب اختطاف جرار، أن كل إجراءات الاحتلال المتخذة بحق النواب تشكل مخالقات

اللجنة الاقتصادية
تواصل أنشطتها الرقابية
وتجتمع بوكيل وزارة
المالية وتلقي تجار
إطارات المركبات وتنفق
معبر كرم أبو سالم

« 02

التشريعي يطلق مبادرة
مجتمعية للتوعية
بمخاطر المخدرات

« 03

اجتمعت مع وكيل وزارة المالية

اللجنة الاقتصادية تلتقي تجار إطارات المركبات ومربي الدواجن وتتفقد معبر كرم أبو سالم

المركبات بحضور وكيل وزارة الاقتصاد، واطلعت على مشكلات مربي الدواجن، وتفقدت معبر كرم أبو سالم واطلعت على سير العمل فيه، "البرلمان: تابعت أنشطة وفعاليات اللجنة وأعدت التقرير التالي:

واصلت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي مهامها الرقابية عبر عدة اجتماعات عقدتها مؤخراً، منها لقاء وكيل وزارة المالية ومناقشة الأوضاع المالية ونسبة صرف رواتب الموظفين، كما التقت مع ممثلي تجار إطارات



تجار إطارات المركبات

هذا وعقدت اللجنة لقاء مع تجار إطارات السيارات، بمشاركة وكيل وزارة الاقتصاد رشدي وادي، وبحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان، وعضوي اللجنة النائب سالم سلامة، والنائب جميلة الشنطي، وناقش الطرفان مشاكل تجار الإطارات في القطاع. بدوره أشار ممثل التجار طرزان دغمش، إلى أن أزمة إطارات السيارات بدأت عندما أوقف الاحتلال استيراد الإطارات مما أدى لنقص حاد في السوق نتيجة نفاذ المخزون، منوهاً أن الشركات لجأت للاستيراد من جمهورية مصر العربية رغم المعوقات الفنية والمالية التي رافقت عملية الاستيراد.

وبدوره أوضح وكيل وزارة الاقتصاد أن وزارته تابعت المشكلة منذ البداية، منوهاً أن هناك احتكار في توريد الإطارات، ومبيناً أن الوزارة ستشرف على توزيع الإطارات على الشركات، سعياً منها لخفض السعر.

من جانبه طالب النائب عدوان، بضرورة توفير الإطارات بالأسعار المناسبة والعمل بكل السبل لمنع عملية الاحتكار.

وتلتقي وكيل وزارة المالية

إلى ذلك التقت اللجنة بوكيل وزارة المالية عوني الباشا، بحضور النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي. بدوره بين الباشا، أن وزارة المالية تواجه عجزاً شديداً في الإيرادات بسبب الحصار وإجراءات حكومة رام الله المفروضة على قطاع غزة، مشيراً أن وزارته تسعى رغم كل الظروف لصرف الرواتب في موعد محدد شهرياً. وفيما يتعلق بصرف المستحقات للفتات المستحقة بين أن هناك لجان فنية متخصصة تدرس كل ملف على حده، وتحدد قيمة الصرف

وفق النظام.

لقاء مربي الدواجن

في سياق منفصل عقدت اللجنة لقاء مع مربي الدواجن، بحضور النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي. بدوره بين ممثل مربي الدواجن نبيل الحلو، أن قطاع الدواجن قد تكبد خسائر فادحة جراء انخفاض الأسعار مؤخراً، موضحاً أن الأعلاف المستوردة تكون رديئة أحياناً بالإضافة لارتفاع أسعار الصوص والبيض المخضب، الأمور التي ساهمت في تراجع أوضاع المربين والحاق الخسائر البالغة بهم.

وطالب الحلو، وزارة الزراعة بتقديم الدعم الفني الكامل لمربي الدواجن وخاصة فيما يتعلق بالتقارير الفنية حول الخسائر التي

يتعرضون لها بسبب سوء أنواع العلف المستورد، مطالباً بإنشاء صندوق لتعويض المربين حال تعرضهم لخسائر بسبب الظروف البيئية أو الكوارث الطبيعية. ومن جانبه أكد النائب عدوان، على أهمية تنظيم العمل في هذا القطاع، داعياً لتبني استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، لافتاً أنه سيخاطب الجهات المختصة لتلبية مطالب المزارعين والحفاظ على الجودة في الإنتاج وحماية مربي الدواجن.

وتتفقد معبر كرم أبو سالم

وعلى صعيد آخر زارت اللجنة الاقتصادية معبر كرم أبو سالم التجاري، وأطلع النواب على سير العمل فيه، وضم وفد اللجنة النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، ويوسف الشرافي.

وتفقد النواب مكاتب وزارات المالية والزراعة والاقتصاد والصحة، بالمعبر واستمعوا لشرح مفصل من الطواقم الفنية العاملة بتلك المكاتب حول طبيعة العمل والمعيقات اليومية. كما اطلع النواب على سير العمل في الساحة الجمركية وآلية التفتيش والتدقيق وتخزين البضائع المحجوزة، والإجراءات المتخذة بهدف سلامة السلع الغذائية والإنتاجية والتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية. وبدوره أكد النائب عدوان، بأن اللجنة الاقتصادية تتابع جميع الملاحظات والمعيقات التي تعاني منها الطواقم الفنية مع كافة المسؤولين في الوزارات المختلفة من أجل العمل على حلها وتطوير العمل في المعبر التجاري وصولاً لأفضل أداء ممكن، مشدداً على أن لجنته تسعى لتطوير الأداء في المعبر.



اللجنة الاقتصادية أثناء اجتماعها مع مربي الدواجن



نواب اللجنة الاقتصادية لدى تفقدهم معبر كرم أبو سالم



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الانتخابات.. الاستحقاق الوطني الكبير

تشهد الساحة الفلسطينية الداخلية حراكاً نشطاً تبنته لجنة الانتخابات المركزية، وقوامه فحص إمكانية الدعوة إلى الانتخابات العامة ومدى جاهزية القوى والفصائل الفلسطينية للمشاركة فيها. منذ البداية، كان المجلس التشريعي الفلسطيني من أشد الداعمين لإجراء الانتخابات بهدف تجديد الشرعيات الانتخابية، وأولها شرعية الرئاسة التي انتهت مبكراً عام 2009، وبهدف إعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني على أسس مهنية ووطنية سليمة، والدفع باتجاه تفكيك الأزمة الفلسطينية الداخلية، وصولاً إلى بلورة مقاربة وطنية شاملة تشتمل على إقرار برنامج نضالي عام واستراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال والتصدي للتحديات المتعاطمة المترتبة بشعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

ما بين غزة ورام الله، جولات وزيارات مكوكية على مدار الأسبوع الفائت لرئيس لجنة الانتخابات المركزية د. حنا ناصر وأعضاء اللجنة في محاولة لتذليل العوائق أمام إجراء الانتخابات التي يعول عليها شعبنا الفلسطيني للخروج من أزمته الحالية.

لكن موقف السلطة الأخير الذي ضرب بعرض الحائط موجبات التوافق الوطني، فضلاً عما صدر من تصريحات حول قيود واشتراطات سيتم إلزام الترشحين للانتخابات بها حول التزامهم بمنهج وسياسة منظمة التحرير، لا يعبر عن جدية حقيقية في العبور من واقع الانقسام البغيض إلى واحة العمل الديمقراطي القائم على الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، ويشكل هروبا كبيرا من الاستحقاق الانتخابي المنتظر، وخطوة شاذة لغير أي محاولة وطنية لكسر القيود والالتزامات التي فرضها اتفاق أوسلو وملحقاته الأمنية وإدامة حال التبعية والارتهاق للاحتلال في شتى المجالات. ومع ذلك، فإننا في المجلس التشريعي سندعم، ومعنا كل المخلصين من أبناء شعبنا في القوى والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والمنظمات المجتمعية والشرائح الشعبية، كل الخطوات الجادة والحقيقية لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني الهام وتذليل كل العوائق التي يضعها البعض لتكريس وتعميق الانقسام والاستمرار في تزييم وتضيق القضية الفلسطينية لصالح أجنحة خاصة وأهداف مصلحية ضيقة لا تمت لشعبنا ومصلحه الوطنية بصله.

لقد طال عهد وأمد الانقسام الذي تكرّست معه أحوال ووقائع وسلوكيات الفساد في السياسة والمال والإدارة، وها نحن نحصد اليوم الثمار المرة والناتج البغيضة للانقسام والانقلاب على التجربة الديمقراطية الفلسطينية ونتائج الانتخابات التشريعية، والإصرار على نهج المفاوضات الأبدية والاتفاقيات السياسية العثبية، ما يستوجب اليوم وقفه جادة ومسؤولة مع الذات، تعيد مراجعة الحال والمسار وتصويب الحالة الوطنية الفلسطينية برمتها، والعمل على إنقاذ شعبنا وقضيتنا من براثن الانقسام ومخططات التهويد والاستيطان وتحديات الاستباحة والضم وتصفية القضية قبل فوات الأوان.

إن الواجب الديني والوطني والأخلاقي والإنساني يقتضي من قيادة السلطة وحركة فتح اليوم الالتزام بحدود ومعايير وموجبات التوافق الوطني التي عبّر عنها موقف الفصائل الفلسطينية الثمانية والمؤسسات المجتمعية والشرائح الشعبية وموافقة حركة حماس، وإظهار الجدية التامة والنزاهة المطلقة والشفافية الكاملة في كل ما يتعلق بالاستحقاق الانتخابي المنتظر، والابتعاد عن كل ما من شأنه تشويه المشهد الوطني الراهن ومحاولة إثارة الغبار والشكوك وزرع العوائق والعراقيل الرامية إلى تجاوز الاستحقاق الديمقراطي والالتفاف على مقتضيات العملية الديمقراطية ومستلزماتها السياسية والقانونية والإدارية.

من هنا فإن أية تصريحات أو مواقف أو سياسات تحاول تعكير الأجواء الراهنة عبر القفز عن التوافق الوطني وفرض قيود واشتراطات سياسية وقانونية جديدة، تشكل تهديراً فاضحاً لا لبس فيه من الاستحقاق الانتخابي، وجنوحاً نحو تعميق الأزمة الوطنية وتكريس الضياع الوطني وتنفيذ أجنحة ومخططات الاحتلال.

إننا في المجلس التشريعي نؤكد أن الاستحقاق الانتخابي ينبغي أن يتأسس على قواعد سياسية وقانونية وميدانية صحيحة، وأن تتوفر له أسس النجاح، بدءاً بتدشين اللقاء الوطني الجامع الذي يلتقي في ظل كافة القوى والفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح للتوافق على شكل ومضامين واحتياجات العملية الانتخابية من الألف إلى الياء، وصوغ ميثاق شرف يتضمن ضمانات لإنجاح العملية الانتخابية والإقرار بنتائجها، وبلورة رؤية وطنية شاملة للخروج من المأزق الوطني والتصدي للتحديات الراهنة، وصولاً إلى الانخراط في أعمال وأنشطة وفعاليات وطنية مشتركة تسهم في خلق البيئة المواتية التي تكفل لإنجاح الانتخابات وتمثيلها للإرادة الشعبية الفلسطينية. وفي الختام.. كلنا أمل أن يدرك عباس وحركة فتح مدى أهمية التوافق الوطني والشراكة السياسية بما يدفع باتجاه إنجاز الجهود المبذولة لإجراء الانتخابات، وأن يتحرر شعبنا من أسر الفشل والإخفاق السياسي والقانوني والقيمي والإداري الذي أصاب المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وأن تكتحل عيون أبنائه بمرحلة جديدة من العمل الوطني المشترك وحرص الصفوف في مواجهة الاحتلال.

أشد بإطلاق مبادرة مجتمعية للتوعية بمخاطر المخدرات

بحر: القانون يجرم ويعاقب كل من يتاجر أو يهرب أو يتعاطى المخدرات



أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، أن القانون الفلسطيني يجرم ويعاقب كل من يتعاطى أو يهرب أو يتاجر بالمخدرات بكل أنواعها، واعتبرها من أخطر التهديدات التي تواجه شبابنا وتهدف لإفساد الجيل، منوهاً أن جهات مشبوهة تقف خلف ترويجها ونشرها في أوساط المجتمع وخاصة الشباب.

جاءت تصريحات بحر، خلال استقباله للمبادرة المجتمعية للتوعية بمخاطر المخدرات "حياة"، وذلك منتصف الأسبوع بمقر المجلس التشريعي بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر، ونائب مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالشرطة الفلسطينية العقيد سامح السلطان، ولغيف من الشباب والشابات المشاركين بالمبادرة.

التشريعي والداخلية يزوران عائلة الصوري التي تعرضت للسطو



زار النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، ووكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق أبو نعيم، والنائب هدى نعيم، وأمين عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون، عائلة الصوري، التي تعرضت منزلها لعملية سطو بهدف السرقة، وقدم الوفد الزائر التهئة بسلامة العائلة بعد مغادرتها المشفى وتمائلها للشفاء.

من ناحيتهما شدد بحر وأبو نعيم، أثناء الزيارة على أن الجهات الرسمية المعنية والأجهزة الشرطية قد ألفت القبض على الجناة، مؤكداً على أن العدالة ستأخذ مجراها ولا أحد فوق القانون، وأن الجناة سيقدّمون لمحاكمة عادلة وسينالون عقابهم وفقاً لمعايير العدالة والقانون.

خلال جلسة للتشريعي بمناسبة

النواب: بلفور
ظالم وباطل وال
بالتة

بحر: بلفور وأوسلو وصفقة
القرن ثالث تآمري يهدف
لتصفية القضية



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني صباح الخميس الموافق 31 أكتوبر جلسة بحضور نواب من كتلتى فتح وحماس، وذلك بذكرى مرور "102" سنة على وعد بلفور، واستمع النواب لتقرير اللجنة السياسية حول هذه المناسبة والذي تلاه رئيس اللجنة النائب/ محمود الزهار، وشدد فيه على أن وعد بلفور يتناقض مع بعض البنود الواردة في ميثاق عصبة الأمم، "البرلمان" تابعت الجلسة وأعدت التقرير التالي:

قانونية أو أخلاقية أو تاريخية في فلسطين. وشدد الزهار في تقريره على أن الوعد يعد باطلاً قانوناً، واصفاً إياه بأنه تصرفٌ من لا يملك لمن لا يستحق، منوهاً أن الوعد المشؤم يتناقض مع بعض المواد الواردة في ميثاق عصبة الأمم أو صك الانتداب، ومنها المادة العشرين من الميثاق. كما يتناقض الوعد مع المادة رقم "5" من صك الانتداب التي تلزم الدولة المنتدبة بحماية فلسطين من فقدان أي جزء من أراضيها أو من تأجيرها، لافتاً إلى أن الوعد قد أضرّ بالحقوق التاريخية والقومية للفلسطينيين.

وأكد أنه ورغم مرور 102 سنة على وعد بلفور، فإن عودة المهجرين من شعبنا باتت قريبة وأن الحقوق لا تسقط بالتقادم بمفهوم القانون الدولي، مشيراً إلى أن حق العودة لشعبنا هو حق فردي وجماعي لا تنازل ولا تفاوض عليه مهما طال الزمن.

التوصيات

وأوصت اللجنة السياسية في نهاية تقريرها بتبني التوصيات التالية:

1. تحميل الحكومة البريطانية كلّ التبعات الناشئة عن الوعد المشؤم، ورد الاعتبار المعنوي للشعب الفلسطيني واستعادة الحقوق، وعودة اللاجئين، وإزالة جميع الآثار المترتبة على الوعد واعتباره جريمة دولية ارتكبتها بريطانيا بحق الشعب الفلسطيني.
2. مطالبة بريطانيا بإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، وتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية اتجاه ضحايا هذا الوعد المشؤم.
3. نطالب الحكومة البريطانية بتحمل مسؤولياتها في سبيل إنهاء الاحتلال الصهيوني، وتعويض كل من تضرر من وعد بلفور المشؤم، حيث لا يسقط الحق بالمطالبة بالتعويضات المدنية للضحايا والمتضررين من الجرائم التي تسبب بها الوعد، عملاً بقرارات الأمم المتحدة بالخصوص وكذلك عملاً بالمادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، والتي توجب التعويض المادي عن كل عمل فيه مخالفة للقانون الدولي

أولاً: المحور السياسي

اعتبر التقرير أن إصدار بريطانيا لوعد بلفور عام 1917م يمثل جريمة سياسية وخطيئة تاريخية، ارتكبتها الحكومة البريطانية بحق شعبنا ومنطقتنا العربية بإقامتها كياناً يهودياً غريباً وسط المنطقة العربية، بهدف تشتيت شعوبها وتمزيقها سياسياً وتفتيتها جغرافياً. وأضاف الزهار في تقريره، أن ذروة المعاناة الإنسانية لشعبنا الفلسطيني كانت عام النكبة 1948م نتيجة لذلك الوعد المشؤم. وندد بما قامت به بريطانيا ومن خلفها دول أوروبا من إنشاء وطن قومي مزعوم لليهود في فلسطين، مستعرضاً سلسلة متصلة وطويلة من طرد اليهود من أوروبا بدءاً من طردهم من فرنسا عام 1253م ومروراً بطرد بريطانيا لهم على يد الملك "ادوارد الأول" وليس انتهاءً بطردهم من روسيا بعد اغتيال القيصر الروسي "الكسندر الثاني" عام 1882م.

وأضاف التقرير أن التداعيات السياسية لوعد بلفور ما زالت تحقّق بالقضية الفلسطينية، مندداً بانحياز الإدارة الأمريكية الفاضح للكيان الأمر الذي اعتبره على غرار بلفور، ومؤكداً أن شعبنا عازم على مواجهة مخططات التصفية بكل ثبات. ودعا بريطانيا لتقديم اعتذار علني والعمل على تصحيح هذه الجريمة التي أسست لتشريد شعبنا ومعاناته التي استمرت لأكثر من قرن من الزمن.

ثانياً: المحور القانوني

ومن الناحية القانونية أكد التقرير أن وعد بلفور باطل لعدم شرعية موضوعه، ولانعدام الأهلية القانونية فيه، واعتبره إساءة للقيم والمبادئ الأخلاقية التي نشأت عليها البشرية عامّة، ويتناقض بشكل صارخ مع مبدأ تقرير المصير الذي أقرته الموثائق الدولية لشعوب الأرض جميعاً. وأكد أن بريطانيا لم يكن لها ولاية قانونية ولا سياسية على أرض فلسطين حين أصدرت ذلك الوعد، ولم يكن للحركة الصهيونية أية حقوق

عمل اجرامي

بدوره استهل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، الجلسة بالتنديد باعتقال الاحتلال للنائبة/ خالدة جرار، وحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن اختطافها والزج بها في سجونها، واصفاً اعتقالها بالعمل الإجرامي الجبان.

شذاذ الآفاق

وقال بحر: "في الذكرى الـ 102 لوعد بلفور المشؤم الذي تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية وتعهد بمنحها للكيان الصهيوني من دون وجه حق إلى غرباء وشذاذ آفاق منبذين تم تجميعهم من مختلف أنحاء العالم وتوطئتهم في فلسطين، ومنحهم شرعية الاحتلال والاستمرار عبر القوة الغاشمة والقرارات الدولية المنحازة".

ثالث تآمري

وأضاف بحر: "إن وعد بلفور المشؤم، واتفاق أوسلو، وصفقة القرن، بمثابة ثالث تآمري يهدف لتصفية قضيتنا دون أي اعتبار لقيم الحرية والعدالة ومبادئ حقوق الإنسان وكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية".

وأكد على موقف التشريعي الداعم لإجراء الانتخابات الفلسطينية الشاملة والمترامنة وفقاً لأحكام المادة (2) لقانون الانتخابات الصادر عن المجلس التشريعي لعام 2005م، بما يمهّد الطريق نحو إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس سليمة، وحل الأزمة الفلسطينية الداخلية وترتيب البيت الفلسطيني وبلورة برنامج وطني كفاحي، بما يشكل القاعدة الأهم في مسيرة التحرر الوطني ضد الاحتلال.

تقرير اللجنة السياسية بذكرى مرور 102 سنة على وعد بلفور

من ناحيته تلا رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، تقرير لجنته مفصلاً على النحو التالي:

4. دعوة السلطة إلى التحرك الجدي لإقامة الدعاوى القضائية ضد بريطانيا ومطالبتها بالتعويض عن الآثار المدمرة التي سببتها للشعب الفلسطيني طيلة المئة عام المنصرمة.
5. التوجه للجمعية العمومية للأمم المتحدة، واستصدار قرار يلزم جميع الأطراف وذلك استناداً للقرار رقم 377 لعام 1956م من أجل تشكيل محكمة خاصة لمعاقبة الحكومة البريطانية على وعد بلفور على غرار محكمة نورمبرغ ومحكمة الحريي.
6. على المجلس التشريعي سن قانون خاص يعتبر وعد بلفور جريمة دولية وتجريم التعاطي معه على المستويات الدولية والإقليمية والفلسطينية، وتشكيل هيئة وطنية لمتابعة ورصد الجهات التي تروج للوعد لملاحقتها قضائياً ودبلوماسياً.
7. مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تطبيق الموثيق والاتفاقيات الدولية، وإجبار الكيان الصهيوني على ضرورة إنهاء احتلاله لفلسطين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين.
8. دعوة الشعب الفلسطيني إلى التمسك بخيار المقاومة بكل الوسائل التي يملكها وعدم التساوق مع المخططات الرامية إلى التطيع، أو التنازل عن حق العودة إلى الأراضي التي هُجروا منها سنة 1948م.
9. ندعو إلى تكوين حملة دولية واسعة لفضح الآثار الكارثية التي خلفها وعد بلفور وتمادي

مرور 102 سنة على وعد بلفور



الزهار: وعد بلفور جريمة سياسية وخطيئة تاريخية ارتكبتها بريطانيا بحق شعبنا وعليها إزالة آثاره

**ر جائر ووعدده
حقوق لا تسقط
فادم**

العالم العربي. ولفت إلى أن كل كيان نشأ في المنطقة وهو غريب عن النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمعات قد انتهى، وبالتالي ستنتهي إسرائيل كما انتهت الحملات الصليبية.

النائب مروان أبو راس



بدوره أشار النائب مروان أبو راس، إلى أن أوروبا كرهت اليهود وزجت بهم إلى فلسطين ثم دعمتهم لتمكين كيانهم وهو دعم مبني على أسس دينية، وعقائد عنصرية، ولفت إلى أن أبشع نتائج المؤامرة الغربية على فلسطين قد تمثلت بإضعاف المنطقة العربية والإسلامية وتقطيع أوصالها. وتابع قائلاً: "لقد جاء إعلان الدولة اللقيطة بعد إنشاء عصبة الأمم المتحدة، ونحن كشعب محتل ليس أمامنا إلا المقاومة لكنس الاحتلال وأصحاب التنسيق الأمني".

أما النائب صلاح البردويل فقد شدد على أن الحقوق لا تسقط بالتقادم مطالباً بالضغط على حكومة بريطانيا وحملها على الاعتراف بخطيئتها تجاه فلسطين وشعبها مع ما يترتب على ذلك الاعتراف من حقوق سياسية وغيرها، وأقترح حذف الفقرة التي تبرر للغرب طرد اليهود من أراضيهم وإنما وجدت في التقرير.

النائب صلاح البردويل



أما النائب أحمد أبو حلبية فقد شدد على أن تخاؤل الأنظمة العربية أدي لاحتلال فلسطين وأغرى الغرب لمصادرة حقوق الشعب الفلسطيني وتقديم الأرض الفلسطينية لليهود على طبق من ذهب، وأبدى أبو حلبية، عدة مقترحات وتعليقات وتعديلات لإضافتها على التقرير.

النائب أحمد أبو حلبية



من ناحيته أشار النائب يونس الأسطل، إلى أن وعد بلفور ما كان له أن يستمر لمدة عام لولا تخاؤل العديد من الأنظمة العربية التي وصفها بأنها تساوقت مع الطموحات الغربية الاستعمارية. وشدد أن عمران بيت المقدس لن يكون إلا بعد خرابها، لافتاً إلى أن الضعف التي تعانيه الأمة العربية والإسلامية لن يستمر، وستأتي مرحلة القوة والمنعة.

النائب يونس الأسطل



وقال: "المسجد الأقصى المبارك خضع للاحتلال الصليبي مدة 91 سنة ثم ما لبث أن تحرر من قبضتهم، واليوم تلوح بالأفق بشائر زوال الاحتلال".

النائب عاطف عدوان



من طرفه أكد النائب عاطف عدوان، أن عد بلفور كشف عن السياسة الغربية المقيتة تجاه فلسطين وأرضها وشعبها، مشدداً على أنه جاء ليقسم المنطقة جغرافياً واستراتيجياً وبهدف إضعاف

أن وعد بلفور باطل لانعدام شرعيته القانونية، وإسرائيل دولة احتلال واستعمار.

النائب محمد فرج الغول



من ناحيته أكد النائب محمد فرج الغول، أن بريطانيا شريك أساسي في الجريمة بحق شعبنا الفلسطيني، وهي جريمة مستمرة ومركبة، وجمعت كل جرائم الحرب المنصوص عليها في ميثاق روما الدولي، واصفاً وعد ترامب للاحتلال بالجريمة الجديدة التي لا تقل خطراً عن وعد بلفور.

النائب سالم سلامة



أما النائب سالم سلامة، فقد شدد على أن بريطانيا سعت لبناء الكيان المغتصب على حساب شعبنا، منوهاً أن التآمر على زرع الكيان قامت به عدد من الدول الاستعمارية الأوروبية، داعياً العالم العربي والإسلامي لإجبار بريطانيا على الاعتراف بجريمتها وما تبعها من جرائم مستمرة بحق شعبنا، لافتاً إلى أن الحقوق لا بد من قوة عسكرية تحميها.

الحكومة البريطانية في خرق القوانين الدولية وانتهاكها للمواثيق والتشريعات الدولية.

10. توجيه رسائل للجهات والمؤسسات الدولية المؤثرة لإحاطتهم بما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وفي مخيمات الشتات بسبب هذا الوعد المشؤم، والتنويه إلى الدور البريطاني المتآمر على القضية الفلسطينية.

11. توحيد الجهود الدولية لتحميل بريطانيا المسؤولية القانونية عن الوعد وكل ما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين بسببه.

12. دعوة وزارة التعليم، إلى تضمين المناهج الفلسطينية مواد وأنشطة تسلط الضوء على الدور البريطاني في تسهيل وصول العصابات الصهيونية لفلسطين.

مداخلات النواب

النائب إبراهيم المصدر



أشار النائب إبراهيم المصدر، أن وعد بلفور منح للصهاينة وطناً قومياً في فلسطين ضارياً بعرض الحائط حقوق السكان العرب في فلسطين، وسعت بريطانيا في عصبة الأمم لتثبيت وعد بلفور وتكوين أول جسم سياسي عسكري اقتصادي في فلسطين وهي الوكالة اليهودية، مؤكداً

في مبادرة لدعم الانتخابات والمصالحة | التشريعي يستقبل عائلة أبو شقفة



استقبل النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، صباح أمس بمكتبه في مدينة غزة، كوكبة من وجهاء عائلة أبو شقفة، بحضور رئيس اللجنة القانونية بالمجلس النائب محمد فرج الغول.

وأشارت العائلة أن زيارتها للمجلس تأتي في إطار دعم المصالحة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وانتهاء الانقسام، من خلال انتخابات شاملة لتجديد جميع الشرعيات في الوطن. من جهته رحب بحر، بالعائلة التي قدمت الشهداء والجرحى والأسرى، مثمناً مبادراتها الوطنية، ومؤكداً دعم التشريعي لمبادرة التنظيمات الفلسطينية الثمانية لإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات شاملة، ملفتاً أن المجلس دعم المصالحة المجتمعية ويطمح للوصول

العائلة الكريمة بدعم المصالحة، مشدداً على أن الدور العائلي والعائلي مهم جداً في العمل الوطني، معبراً عن أمله في تحقيق وحدة شعبنا ومؤسساته الوطنية من خلال انتخابات شاملة.

وأكد أن شعبنا بوحدته سيتخطى جميع المؤامرات التي تحاك لتصفية القضية الفلسطينية والتي كان آخرها صفقة القرن. بدوره ثمن النائب محمد فرج الغول، مبادرة

للمصالحة الشاملة وانتهاء الانقسام، منوهاً إلى رعاية المجلس التشريعي لأول مبادرة لإنهاء الانقسام من خلال تبنيه وثيقة الأسرى عام 2006.

أكد أن قضية الأسرى أولوية وطنية

بحر: الأسيرة اللبدي انتصرت على السجناء بأمعانها الخاوية

يحاربون بأمعانهم الخاوية وشدد على أن أسرارنا المضربين عن الطعام يحاربون السجناء بأمعانهم الخاوية، مشيداً بعزيمة الأسرى المضربين ومنهم: إسماعيل علي المضرب عن الطعام منذ "105" أيام، والأسير مصعب رفيق الهندي، المضرب عن الطعام منذ 42 يوماً، والأسير أحمد عمر ظهران المضرب منذ 38 يوماً.

وطالب ببحث سبل التصدي للهجوم الإسرائيلية بحق الأسرى، داعياً للجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى من جرائم الحرب.

وشدد بحر، على أن تحرير الأسرى من سجون الاحتلال "واجب شرعي ووطني وسياسي وإنساني"، داعياً المقاومة الفلسطينية إلى بذل قصارى جهودها، لأجل ضمان الإفراج عنهم.



قانوني ولا إنساني ولا أخلاقي قبل أن يفرج عنها، مناشداً أحرار العالم للتحرك لنصرة أسرارنا وأسيراتنا في سجون الاحتلال وخاصة المضربين عن الطعام منهم.

بالوقوف في وجه سياسات الاحتلال العنصرية؛ والعمل لإنقاذ حياة الأسرى قبل فوات الأوان. وقال: "الأسيرة البطلية هبة اللبدي أمضت 43 يوماً مضربة عن الطعام صاحبها تعذيب وتنكيل غير

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، أن قضية الأسرى تشكل أولوية وطنية كبرى، والإفراج عنهم يحظى بالهم الأكبر لدى المقاومة الفلسطينية.

جاءت تلك التصريحات لدى مشاركة بحر، بوقفة احتجاجية تم تنظيمها أمس الأول أمام مقر الصليب الأحمر بغزة، تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام واحتفاءً بانتصار الأسيرة هبة اللبدي.

وحمل بحر، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى المضربين عن الطعام، الذين تزداد أوضاعهم الصحية سوءاً يوماً بعد يوم، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني ومقاومته لن يقف مكتوفي الأيدي حال حدوث أي خطر على حياة الأسرى.

وطالب المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان

ثمنت حالة الاستقرار الأمني

لجنة الداخلية تلتقي مدير عام الشرطة وتطالب بإنفاذ القانون وملاحقة المخالفين



ثمنت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي دور الشرطة الفلسطينية في تثبيت دعائم حالة الاستقرار الأمني السائدة في البلاد، مشيدة بجهود الشرطة في المحافظة على الأمن العام وحفظ الممتلكات العامة والخاصة.

جاء ذلك أثناء زيارة نظمتها اللجنة لمقر الشرطة الفلسطينية وسط مدينة غزة والتقت خلالها مع مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء محمود صلاح، بحضور عدد من نوابه ومساعديه ومدراء الإدارات العامة بجهاز الشرطة.

هذا وضم الوفد رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، ومقررها النائب مروان أبو راس، وأعضاء اللجنة النائب محمد فرج الغول، والنائب سالم سلامة، والنائب يونس أبو دقة، والنائب جميلة الشنطي.

وطالبت اللجنة في تصريح صحفي أصدرته فور انتهاء زيارتها، جهاز الشرطة الفلسطينية بإنفاذ القانون وملاحقة المخالفين، والحفاظ على الأمن العام، وأضاف التصريح أن اللجنة طالبت مدير عام الشرطة الفلسطينية باطلاعها على نتائج

الحصار المفروض على غزة منذ سنوات. وأشارت اللجنة في تصريحها إلى إصرار الشرطة الواضح وتصميمها الكبير على خدمة الشعب الفلسطيني وحماية أمنه ومؤسساته ومنجزاته الوطنية.

مؤكدة أن الشرطة قامت بأدوار رائدة جعلت من قطاع غزة واحدة من الأمن والأمان، وذلك على الرغم مما يعانيه جهاز الشرطة من نقص حاد في الإمكانيات والموازنات والامدادات اللوجستية بسبب

التحديات الجارية بخصوص وفاة المواطن عنان أبو جامع، وذلك فور انتهاء اللجنة المكلفة بذلك. وأهابت اللجنة بالمواطنين الكرام لمساعدة الشرطة في إنفاذ القانون وتطبيق النظام العام،

لجنة الرقابة تطالب بفتح تحقيق بوفاة مواطن بغزة وتدين قرار رام الله بحجب مواقع إلكترونية

المواطن أبو جامع

طلابت لجنة الرقابة والحريات العامة وحقوق الإنسان بالمجلس التشريعي النائب العام، ووكيل وزارة الداخلية، بفتح تحقيق عاجل حول حادثة وفاة المواطن عنان أبو جامع قبل أيام أثناء تواجد دورية شرطية في منزله شرق مدينة خان يونس.

وصرح رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، بأن اللجنة وفور سماعها بوقوع الحادثة بادرت إلى عقد اجتماع طارئ وأرسلت موفدين إلى مكان الحادثة للوقوف على تفاصيل الحدث، والاستماع إلى شهادة أفراد العائلة، كما وجهت رسائل عاجلة إلى الجهات المعنية طالبت فيها بفتح تحقيق عاجل بالخصوص.

وتدين قرار حجب مواقع إلكترونية بالضفة

إلى ذلك أدانت اللجنة القرار الصادر عن محكمة صلح رام الله، والقاضي بحجب ما يقارب "59" موقعاً إلكترونياً وصفحة على الفيس بوك، وذلك بإيعاز وتنسيق من النيابة العامة.

وأكدت اللجنة في بيان صحفي أصدرته عقب القرار المذكور، أنه مخالف بكل تفاصيله للقانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته لاسيما المادة 19 التي حظرت بشكل واضح وصريح المساس بحرية الرأي.

وطالبت اللجنة السلطة القضائية في المحافظات الشمالية إلى مراجعة حكم محكمة الصلح وتصويب ما شابه من عوار والحفاظ على حياديتها واستقلاليتها والنأي بنفسها عن ممارسة أدوار تخدش من هيبة القضاء.

ودعت لوقف العمل بالقرار بقانون بشأن الجرائم الإلكترونية الذي صدر العام الماضي 2018م باعتباره يُشكل السند الرئيس لتكميم حرية الرأي وواد الحريات الإعلامية بما تضمنه من انحرافات غير دستورية.

خلال زيارة منزل عميد أسرى القطاع ضياء الأغا د. بحر: الأسرى رمز صمودنا وتضحياتنا.. وقضيتهم على رأس أولويات التشريعي



لإجراءات القمع الصهيونية بحقهم وفضح وإدانة السلوك اللاإنساني ضدّهم الذي يخالف كل المواثيق الإنسانية والاتفاقيات الدولية. من جهتها عبرت والدة عميد أسرى القطاع ضياء الأغا عن شكرها وتقديرها للمجلس التشريعي لمبادرته بزيارتها، مؤكدة أنها وأبناءها ستبقى فداء لفلسطين وأيقونة متأججة للتضحية في سبيل التمسك بحقوقنا وثوابتنا الوطنية. ودعت لتكثيف مظاهر التضامن مع الأسرى وتطوير برامج الفعاليات الرامية إلى نصرتهم بما يتناسب مع شدة وكثافة الهجمة الصهيونية بحقهم والتي تشهد وتيرتها ارتفاعاً مطرداً يوماً بعد يوم.

بحقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني. بدوره لفت بحر، إلى أن التشريعي يتابع عن كثب أوضاع وأحوال الأسرى في سجون الاحتلال والمحاولات الصهيونية لتركيعهم وكسر إرادتهم الصلبة وعزيمتهم الفولاذية، مشيراً إلى أن التشريعي اليوم في قلب معركة الدفاع عن الأسرى. وأوضح أن التشريعي عقد العديد من الجلسات ونظم الكثير من الفعاليات لنصرة الأسرى، مؤكداً في الوقت نفسه أن المجلس يتواصل ولا زال مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية والمنظمات الأممية وأرسل لهم العديد من الرسائل التي تشرح مظلومية الأسرى وتدعوهم للتصدي

أكد د. أحمد بحر، أن أسرارنا الأبطال في سجون الاحتلال هم رمز تضحياتنا وعزتنا وصمودنا وتمسكنا بحقوقنا وثوابتنا الوطنية، مشدداً على أن قضيتهم على رأس أولويات عمل المجلس التشريعي. جاءت هذه التصريحات خلال زيارة قام بها بحر، رافقه فيها النائب يونس الأسطل، إلى منزل عميد أسرى قطاع غزة ضياء الأغا، من محافظة خان يونس في الذكرى الثامنة والعشرين لاعتقاله. وكانت والدة الأسير، وجمع من رجالات عائلة الأغا، في استقبال وفد التشريعي، مرحبين بالزيارة ومثمين دور المجلس التشريعي في الدفاع عن قضية الأسرى والتمسك

التشريعي ينظم برنامجاً تدريبياً لطلبة كلية الشريعة والقانون



الموازنة السنوية للأجهزة التنفيذية كوسيلة كاشفة للأداء الحكومي وعرض لأنواع الموازنات وكيفية الإعداد والتحضير لها والإشكاليات العملية التي تعترض عدم الالتزام بالمواعيد المحددة وفق القانون.

وفي نهاية البرنامج التدريبي اصطحبت دائرة العلاقات العامة في المجلس التشريعي الطلبة المتدربين في جولة على أروقة المجلس ومكتبته وقاعاته المختلفة، وقدمت للطلبة كتيبات تعريفية بالمجلس التشريعي.

في حين تحدّث رئيس قسم الاستشارات القانونية بالمجلس التشريعي الأستاذ عمار نجم، عن "الرقابة البرلمانية" من خلال استعراض أدوات الرقابة وأهميتها وكيفية ممارستها عملياً والأثر المترتب على تفعيل الدور الرقابي في تصويب التجاوزات الصادرة عن الجهات التنفيذية.

آليات إقرار الموازنة

وختتم مقرر لجنة الموازنة والشؤون المالية الأستاذ زاهر عطا الله، اللقاء بالحديث عن آليات إقرار الموازنة العامة من خلال إبراز أهمية

آليات سن القوانين

وبدوره تناول مدير عام الإدارة القانونية الأستاذ أمجد الأغا، المحور الأول وهو بعنوان: "آليات سن القوانين"، حيث قدّم نبذة تعريفية عن نشأة التجربة البرلمانية وتعريف عام بلجان المجلس ومهامه وعرّج على الإجراءات العملية لسن التشريعات من خلال استعراض نماذج عملية تطبيقية.

الرقابة البرلمانية

نظمت الإدارة العامة للشؤون القانونية في المجلس التشريعي برنامجاً تدريبياً لطلبة كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بعنوان: "تطبيقات عملية في العملية التشريعية".

وأشار مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية أمجد الأغا، إلى أن البرنامج المذكور يأتي في إطار تواصل المجلس التشريعي مع مؤسسات المجتمع المدني وبهدف نشر الثقافة البرلمانية، وقد تناول ثلاثة محاور: وهي آليات سن القوانين، والرقابة البرلمانية، وآلية إقرار الموازنة.



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

تحديات

تترقب الساحة الفلسطينية بمزيد من الشوق اجراء الانتخابات بهدف تجديد الشرعيات لمكونات النظام السياسي الفلسطيني المختلفة، تلك الشرعيات التي مضى عليها قرابة "13" عاما حيث معلوم أن الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة أجريت عام "2006م" وهي فترة طويلة بلا شك. موقف حركة حماس الأخير والقاضي بالموافقة على اجراء الانتخابات بشكل متتالي وليس متزامن كما كانت الرؤية السابقة للحركة كان موقفاً رائعاً متقدماً ووطنياً بامتياز، هذا الموقف شعبنا يقدره والأصل أن السلطة في رام الله تقابله بموقف مماثل من شأنه تقصير المسافة بيننا وبين موعد الانتخابات، غير أن السلطة ما زالت في ظاهر وباطن مواقفها تتردد وتبدو أنها مصدومة من توجهات حماس بل ومترددة في اتخاذ القرار النهائي. ومن ناحية أخرى فإن الجولات المكوكية الأخيرة لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر، وتنقلاته بين جناحي الوطن ربما أعطت دافعا إيجابياً لنفوس البعض، غير أن الواقع ليس بالضرورة هكذا، وهنا نسلط الضوء على بعض التحديات المتوقعة والتي من الممكن أن تكون مانعا لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

أول هذه التحديات هو الانقسام نفسه، إذ كيف لنا أن نتصور إجراء انتخابات في ظل انقسام سياسي مقيت استمر لأكثر من "12" سنوات، ثم القناعات الكامنة في عقول بعض القيادات السياسية للسلطة والتي حالت دون إجراء الانتخابات على مدار السنوات السابقة كلها.

ولعل إصرار قيادة السلطة على إلزام من ينوي الترشح لتلك الانتخابات بالإقرار بوحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لعلها تكون إحدى التحديات، علاوة على كونها تحد من حرية الحركة والمناورة السياسية للمنتخبين القادمين إذا تمت الانتخابات فعلا، وهي في ذات الوقت تحديد للسقف السياسي وهو أمر يجب أن يكون مرفوضا على اعتبار أنه يكبل المنتخبين الجدد ويضع من طموحاتهم السياسية.

موضوع الضمانات على أهميته ممكن يشكل تحدي كذلك، إذ من ضمن النزاهة والشفافية وعدم التلاعب بالنتائج إلى آخره من تحديات، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الانتخابات تشكل مخرجا لا تقا حضرانياً للمأزق السياسي الذي نحن فيه.

ومن التحديات الأخرى التي تحدد شعبنا حصار غزة ومشكلاتها وحرية السفر والتنقل والبطالة وقتل طموحات الشباب وتطلعاتهم، كلها مشكلات بحاجة لحكومة قوية وفاعلة تشرف على وضع الحلول المناسبة لها، وعليه أرى أن تشكيل حكومة فصائل قوية تحظى بدعم وموافقة الفصائل سيكون حلا موقفاً للخروج من تلك الأزمات أو تخفيفها، وربما هو الحل الأنسب لتشرف هذه الحكومة على تنفيذ الانتخابات واجراءها وتسليم مقاليد الأمور لمن سيحظى بدعم الشعب عبر صناديق الاقتراع.

وهنا من الواجب على عقلاء شعبنا وقياداته الفاعلة والشخصيات المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني أن تتضافر جهودها نحو العمل بكل قوة ودون تراجع لحمل السلطة على حلحلة مواقفها السياسية تجاه غزة وخاصة سياسة التضييق المالي والعقوبات أو ما يسمونها الإجراءات التي تفرضها سلطة رام الله على المواطنين والموظفين لعلها تتراجع عن ذلك لصالح المواطن ومن أجل الوطن وإفساحا للمجال أمام الانتخابات وتجدد الشرعيات.

أمل أن نسير نحو طي صفحة الانقسام تماما والانطلاق تجاه حقبة جديدة من تاريخ شعبنا معالمها الشراكة السياسية والتداول السلمي للسلطة وتوسيع دائرة اتخاذ القرارات الاستراتيجية عبر تفعيل وتوسيع وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية لتضم في جنباتها ومؤسساتها الكل الوطني الفلسطيني وبذلك ننهي خلافا سياسيا طال أمده ومل منه المواطن.

بحضور النيابة ووزارتي الداخلية والعدل المجلس التشريعي يناقش واقع مراكز التأهيل والإصلاح



العقوبات والتدابير البديلة الذي سيكون له أثر في تخفيف الاكتظاظ.

وشدد النائب العبادسة، على أن اللقاء يأتي في إطار معرفة واقع مراكز التأهيل والإصلاح بوزارة الداخلية، والاطلاع على مدى مطابقتها لمعايير حقوق الانسان والقوانين الدولية والمحلية، مؤكداً أن المجلس التشريعي يراقب بشكل مستمر تلك المراكز من خلال زيارات ميدانية والاستماع للموقوفين، ويسعى بكل قوة لرفع موازنات الداخلية بما يمكنها من تجهيز السجون، منوهاً أن التشريعي ماضي قدماً في إقرار قانون العقوبات والتدابير البديلة.

ناقشت لجان الرقابة والداخلية والأمن والقانونية بالمجلس التشريعي، واقع مراكز التأهيل والإصلاح، وذلك خلال لقاء تم عقده بمقر التشريعي مع النيابة العامة ووزارتي العدل ومكتب المراقب العام بوزارة الداخلية، بحضور النواب رؤساء وأعضاء اللجان. وافتتح اللقاء رئيس لجنة الرقابة العامة والحريات وحقوق الانسان النائب يحيى العبادسة، مبيناً أن هدف اللقاء مناقشة أوضاع مراكز التأهيل والإصلاح، وتشكيل فريق من كافة الأطراف الموجودة لزيارة مراكز الإصلاح والتأهيل للوقوف ومعاينة الحالة الموجودة في هذه المراكز. وأوضح أن المجلس التشريعي بصدد إقرار قانون

التشريعي يعزي بالشهيد الشحري والعمور



مخالفة واضحة لقواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. والجدير ذكره أن الشهيد العمور، كان قد استشهد مؤخراً متأثراً بجراحه التي أصيب بها في عدوان عام 2014م لذي تلقىه العلاج في مستشفيات الجمهورية التركية، علماً بأنه يبلغ من العمر 30 عاماً. بينما ارتقى الشهيد أحمد محمد الشحري، 27 عاماً جراء إصابته بجروح خطيرة، عندما استهدفت طائرات الاحتلال عدداً من المواقع غرب محافظة خان يونس خلال التصعيد الذي شهدته قطاع غزة مؤخراً.

قدم النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، رافقه النائب يونس الأسطل، وأجاب العزاء لعائلي الشهيد أحمد الشحري، وبراء العمور، من محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة، وذلك صباح يوم الأحد، وكان جمع من عائلي الشهيد في استقبالهما. بدوره شدد بحر، على أن دماء الشهداء الأبطال تقرب شعبنا من لحظة الحرية والانتصار، وأنها مشاعل على طريق تحرير الأرض والوطن والانسان. من ناحيته أشار النائب الأسطل، إلى أن الاحتلال يستخدم القوة المفرطة ضد شعبنا الأمر الذي عده



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحجوح أحمد جهاد سويدان

■ تحرير ومتابعة

حسام علي جججوح

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN